

سوريا:

آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

الجدول 1	2021
عدد السكان، بالمليون	17.4
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	16.5
نسب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	947.7
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)	81.7
العمر المتوقع عند الولادة، سنة ^أ	72.7
إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)	44.4

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، وآفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. (أ) مؤشرات التنمية العالمية للالتحاق بالمدارس (2013)، متوسط العمر المتوقع (2019).

تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بسرعة في سوريا، متأثرة بمجموعة من الصدمات، بما في ذلك الصراع المسلح الذي طال أمده، والعقوبات الاقتصادية، وجائحة كورونا، والجفاف الشديد، وتعمق الأزمة الاقتصادية في لبنان وتركيا، والعواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا وما يرتبط بذلك من عقوبات. وأدى استمرار انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تفشي التضخم، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي المرتفع بالفعل ودفع المزيد من الناس إلى براثن الفقر. وقد أسهم الصراع والنزوح وانهيار الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية في تراجع مستوى الرفاهة لسكان سوريا.

الظروف والتحديات الرئيسية

ازدياد في سوريا، ويرجع ذلك جزئياً إلى بطء تعميم اللقاحات. فبنهاية فبراير/شباط 2022، لم يحصل سوى 11% من إجمالي السكان على جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، وتم تطعيم 6% من السكان بشكل كامل.

أحدث التطورات

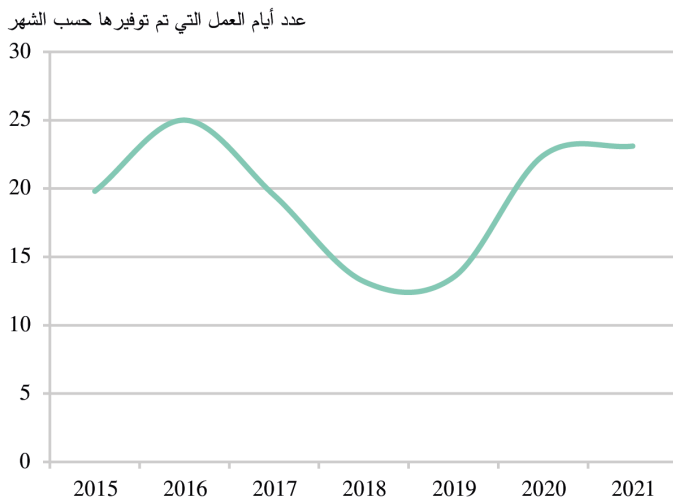
لا يزال الاقتصاد يعاني من الآثار المتفاقمة للأزمة الصحية، والظواهر المناخية المناوئة، والهشاشة الإقليمية، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. ومنذ عام 2020، تعرضت الروابط الاقتصادية الخارجية لسوريا لقيود شديدة بسبب الأزمة المتفاقمة في لبنان وتركيا المجاورتين، فضلاً عن فرض عقوبات أمريكية جديدة، أدت إلى نقص السلع الأساسية وانخفاض سعر في قيمة العملة. فقد تراجع سعر صرف الليرة السورية في السوق مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 26% على أساس سنوي في 2021، بعد انخفاضها 224% على أساس سنوي في 2020. ونظراً للاعتماد الشديد على الواردات، فإن انخفاض قيمة العملة سرعان ما يغذي ارتفاع الأسعار المحلية، مما تسبب في تضخم مفرط. ووصل معدل التضخم السنوي إلى 114% في عام 2020، وهو أكبر ارتفاع منذ عقود. واستجابة للارتفاع الكبير في معدلات التضخم، قامت الحكومة بزيادة أجور العاملين بالقطاع العام مرتين في عام 2021، لكن ذلك لم يكف للتعويض عن تآكل الدخل الحقيقية.

وقد أثر التضخم الذي بلغ خانة المئات في سوريا على الفقراء والضعفاء بشكل غير متناسب. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية، وفقاً لمؤشر برنامج الأغذية العالمي لأسعار سلة الغذاء، بنسبة 97% خلال عام 2021 إضافة إلى ارتفاعها 236% في عام 2020. وتشير التقديرات إلى أن العامل منخفض المهارات يحتاج في المتوسط إلى العمل لمدة تصل إلى 23 يوماً

بعد دخوله عامه الحادي عشر، استمر الصراع في سوريا في إحداث تأثير مدمر على السكان وعلى الاقتصاد. ولا يزال أكثر من نصف مجموع سكان البلاد قبل الصراع مشردين، من بينهم 6.6 مليون نازح داخل سوريا، و5.6 مليون سوري آخرين مسجلين كلاجئين في البلدان المجاورة. وعلى الرغم من تراجع حدة الصراع الواسع النطاق في الأونة الأخيرة، فإن سوريا سجلت 7465 وفاة لها علاقة بالصراع في عام 2021، وهي تاسع أعلى نسبة وفيات في العالم، وذلك وفقاً للإحصاءات التي تم جمعها في إطار مشروع بيانات مواقع الصراعات المسلحة والأحداث. وتُعد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع أيضاً كبيرة ومتنامية. فبين عامي 2010 و2019، تقلص إجمالي الناتج المحلي في سوريا بأكثر من النصف. وأدى انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في سوريا إلى قيام مجموعة البنك الدولي بإعادة تصنيف سوريا كبلد منخفض الدخل في عام 2018، وتبرز إعادة التصنيف هذه حجم الأضرار التي لحقت بالاقتصاد السوري منذ عام 2011.

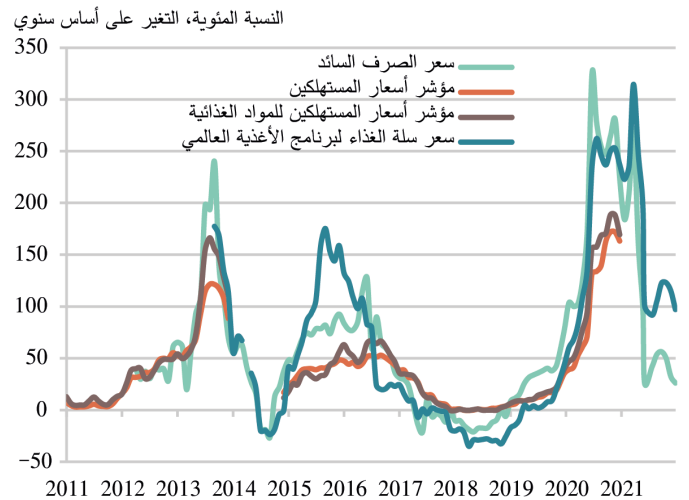
وقد أسهم الصراع والتشرد وانهيار الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية في تراجع الرعاية الاجتماعية. فقبل نشوب الصراع، كان الفقر المدقع في سوريا (1.90 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية في اليوم 2011) غير موجود فعلياً. وهو بات يشمل الآن أكثر من 50% من السكان. وعلى الصعيد غير النقدي، تدهورت بشدة إمكانية الحصول على المأوى وفرص كسب العيش والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي منذ بداية الصراع. ومع تدهور نظام الرعاية الصحية بشدة في أعقاب الحرب التي دامت عشر سنوات، أدت جائحة كورونا إلى تفاقم الأوضاع القائمة الضعيفة أصلاً. ولا تزال الوفيات الناجمة عن جائحة كورونا في

الشكل 2 سوريا / عدد أيام عمل العامل في الشهر لتوفير الحد الأدنى من سلة الغذاء



المصادر: نشرة مراقبة أسعار السوق للأغذية العالمي وتقديرات البنك الدولي.

الشكل 1 سوريا / انخفاض سعر الصرف إلى جانب ارتفاع معدل التضخم



المصادر: المكتب المركزي للإحصاءات، سوريا، ونشرة مراقبة أسعار السوق لبرنامج الأغذية العالمي، وتقديرات البنك الدولي.

والصراع، مما يؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار السياسي الضعيف بالفعل في سوريا.

استمرار العجز المزدوج أن يؤدي إلى زيادة استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، مما يخلق مزيداً من الضغط على العملة المحلية. ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم مرتفعاً على المدى القصير، بسبب الآثار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة، واستمرار نقص الغذاء والوقود، وانخفاض ترشيد أسعار الغذاء والوقود. وسيظل الاستهلاك الخاص منخفضاً مع استمرار تآكل القوة الشرائية وسط ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة. وسيظل الإنفاق الحكومي، لاسيما النفقات الرأسمالية، مقيداً بسبب انخفاض الإيرادات وعدم القدرة على الحصول على التمويل. ونتيجة للالتزامات التي طال أمدها وتفاقمها، تشير تقديرات مجتمع المانحين الدوليين إلى أن أكثر من 60% من السوريين سيحتاجون إلى مساعدات في عام 2022.

وتميل كفة المخاطر المحيطة بالأفاق الاقتصادية بقوة إلى الجانب السلبي. ونظراً لاعتمادها الشديد على واردات الغذاء والوقود، فإن سوريا معرضة بشكل خاص لزيادة حادة في أسعار المواد الغذائية بسبب الآثار الاقتصادية للحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من عقوبات، مما سيفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد بالفعل في البلاد. وإذا تأثرت التدفقات التجارية مع روسيا، فإن الأثر سيكون أكبر بالنظر إلى أن سوريا تستورد كمية كبيرة من القمح من روسيا. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الركود الاقتصادي وتدهور الخدمات العامة إلى زيادة الاضطرابات الاجتماعية

في الشهر لتوفير الحد الأدنى من سلة الغذاء (الاحتياجات الغذائية الأساسية فقط للأسرة المكونة من خمسة أفراد). واستناداً إلى الزيادة الملحوظة في أسعار السلع الأولية، ارتفع الدعم الحكومي للسلع الغذائية والوقود الأساسي ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات الماضية، حيث شكل نحو 40% من إجمالي النفقات المدرجة في الموازنة في عامي 2021 و2022. ولضغط الدعم، قامت الحكومة السورية بتشديد نظام الترشيد، وهو ما أدى حتماً إلى تدهور الأوضاع المعيشية المتردية بالفعل للشعب السوري. ووفقاً للتقديرات الأخيرة لبرنامج الأغذية العالمي، أفاد حوالي نصف الأسر المعيشية التي شملها المسح (49%) عن استهلاكها الغذائي الفقير أو الحدي في ديسمبر/كانون الأول 2021، وذلك مقابل 39% قبل عام.

الأفاق المستقبلية

من المتوقع أن تظل الأوضاع الاقتصادية في سوريا خاضعة لتأثير الصراع المنخفض الحدة، والاضطرابات في لبنان وتركيا، وجائحة كورونا، والعواقب الاقتصادية للحرب في أوكرانيا والعقوبات المصاحبة لها. ومن شأن

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2. سوريا / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقير

ن 2022	ت 2021	2020	2019
-2.6	-2.1	1.5	3.7
60.0	89.2	114.2	13.4
-7.7	-6.8	-6.5	-7.9

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة^أ
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقير والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. أ/ توقعات تستند إلى بيانات الإضاءة الليلية.